سياسة الشيخ جابر الاحمد الصباح تجاه مسألة البدون

عقيله ماجد علي

أ.م.د عبد الله حميد مرزوك العتابي

The policy of Sheikh Jaber Al-Ahmad Al-Sabah towards the issue of Bidun

Aqeala Majid Ali

(phD) Abdullah Hamid Marzouk Al-Atabi

الملخص

يختص هذا البحث بدراسة مسألة البدون في عهد الشيخ جابر الأحمد الُصَّباح واهم الاجراءات التي اتخذها الشيخ جابر الأحمد الصُبَّاح من اجل تحديث المجتمع الكويتي من خلال معالجة ملف البدون، اذا كان المجتمع الكويتي ولايزال يعاني من انقسام طبقي بين حاملي الجنسية وعديمي الجنسية الكويتية.

كما وضح البحث وبحيادية موقف الشيخ جابر من ملف عديمي الجنسية (البدون) واهم القوانين التي شرعها تجاه ذلك الملف سواء كانت تصب في مصلحة الكويت او مصلحة البدون منذ توليه حكم الكويت حتى عام 1990.

Summary

This research deals with the study of the Bidun issue during the era of Sheikh Jaber Al-Ahmad Al-Sabah and the most important measures taken by Sheikh Jaber Al-Ahmad Al-Sabah in order to modernize Kuwaiti society by addressing the Bidun file, if the Kuwaiti society was and still suffers from a class division between the holders of nationality and the stateless Kuwaiti.

المقدمـــــــة

تشكل مسألة البدون إحدى القضايا الهامة للجدل السياسي، ومنطلقاً للتداول الحقوقي والبحث التاريخي والاجتماعي المكثف حول ابعاد هذه القضية بمداخلها الشائكة والمعقدة، وتبرز أهمية هذه القضية في حجم التسليط الاعلامي والرأي الشعبي حولها، فقد كتبت مئات المقالات والتقارير والتحقيقات اليومية حول هذه المشكلة بسبب ترابطها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والقانوني، ولاريب في القول بان قضية غير محددي الجنسية قد اصبحت منذ ثمانينات القرن الماضي اشكالية معقدة يزداد خطرها مع مرور الايام وتهدد النسيج الاجتماعي في الكويت.

وهذا البحث سلط الضوء على مسألة البدون في فترة حرجة من تاريخ الكويت سواء داخلية تمثلت بنزاعات مجلس الامة مع الحكومة الكويتية وتعطيله لعدة سنوات، او خارجية تمثلت بالحرب العراقية الايرانية وتأثيرها على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للكويت.

قسم البحث لهذا الموضوع الى مبحثين، الاول تحدث عن مفهوم مسألة البدون واصولهم والظروف الاجتماعية لهذه الفئة قبل عام 1977.

اما المبحث الثاني قفد تناول مسألة البدون في منظور الشيخ جابر الأحمد الصُبَّاح ، وسياسة الشيخ جابر الأحمد الصُبَّاح تجاه مسألة البدون منذ توليه حكم الكويت حتى عام 1986 ، وسياسة الشيخ جابر الأحمد الصُبَّاح تجاه مسألة البدون حتى عام 1990 .

المبحث الاول

مفهوم البدون واصولهم:

يُعد ملف البدون "عديمي الجنسية" من أهم الملفات الاجتماعية الشائكة في دول الخليج العربي بشكل عام والكويت بشكل خاص، وهي مشكلة قائمة، وتتباين أهمية هذا الملف من دولة إلى اخرى، فهي تأتي في أولوية القضايا الاجتماعية والسياسية في الكويت، بل تتصدر قضايا المجتمع الكويتي، مثل الرعاية الصحية، المخدرات، البطالة، التعليم وقضايا الشباب، وهذا يدل على عمق المشكلة واهميتها وخطورتها على مختلف المستويات والابعاد الاجتماعية والاقتصادية[1].

تعود اصول البدون إلى قبائل بدوية عريقة سكنت مناطق صحراوية تترامى جغرافيتها على أطراف السعودية والكويت والعراق وأعتاب الضفة الشرقية للخليج العربي، ويعود بعضهم بأصوله إلى بادية سوريا والأردن والعراق والسعودية وايران، وينحدرون من قبائل عربية كبيرة مثل شمر وعنزة[2]، والبدون تسمية رائجة ومستخدمة على نطاق واسع توصف بها الفئات الاجتماعية التي لم تستطع اثبات جنسيتها للدولة التي تقيم فيها، ولا يوجد لدى افرادها وثائق ثبوتة[3].

الظروف الاجتماعية لهذه الفئة قبل عام 1977:

ووفقاً للدستور الكويتي، فأن بدون الكويت هم أهل البادية الذين لم يحصلوا على الجنسية الكويتية بعد الاستقلال سنة 1961، لإسباب عدة منها عدم تطبيق قانون الجنسية الكويتي بعد الاستقلال، واهمال البعض منهم في التقدم للحصول على الجنسية[4]، وبذلك تُعد اقامتهم في الكويت غير قانونية ولا يتمتعون بحقوق المواطنة.

ويعيش بدون الكويت ظروفاً اجتماعيةً قاسيةً وتقييداً للحريات، يمكن تلخيصها في النقاط الأتية:

1. شهادة الميلاد والوفاة: وهي حق أصيل لكل انسان حسب الدساتير العالمية، والقانون الدولي، ولكن لا تُدرج وزارة الصحة الكويتية مواليد البدون ضمن كشوفاتها، إذ تصر على عدم منح هؤلاء الأطفال شهادة ميلاد تثبت ولادتهم، وتطلب من ولي الامر ابراز اوراق ثبوتية كي يمنح مولوده شهادة ميلاد أو شهادة وفاة.

2. عقود الزواج والطلاق: يجد أبناء البدون صعوبة في توثيق عقود الزواج والطلاق في المحاكم المدنية المختصة.

3. التعليم: لا يحق لأبناء البدون الالتحاق بالمدارس الحكومية، مما يدفعه إلى التسجيل في المدارس الاهلية رغم وضعهم الاقتصادي المتردي.

4. الرعايا الصحية: تفرض وزارة الصحة على البدون دفع مبالغ مالية لغرض العلاج عند مراجعة المستشفيات الحكومية.

5. الوظائف: لا يسمح لأبناء البدون شغل الوظائف الحكومية، إلا في استثناءات بسيطة تتعلق بفائدة الدولة.

6. الملكية: عدم حصول البدون على هوية رسمية من أي جهة حكومية ترتب عليه عدم تمكن أبناء هذه الفئة من تسجيل بيوتهم وسياراتهم بأسمائهم، لذلك يضطرون إلى تسجيل ملكيتهم بأسماء اصدقائهم.

7. وثائق السفر: لايحصل البدون على جواز سفر، إلاّ في حدود ضيقة جدا، ولايمنح البدون رخصة قيادة[5].

وللوقوف على المشكلة تاريخياً لابد من الإشارة إلى قانون الجنسية الكويتي رقم (17) لسنة 1959 والخاص بأقامة الاجانب في الكويت، فقد نص بشكل صريح في الفقرة (د) من المادة (25) على أن من بين المستثنين في الخضوع للقانون هم **" أفراد العشائر الذين يدخلون الكويت براً من الجهات التي تعودوها لقضاء اشغالهم المعتادة "**، وعليه، يمكن عّده ثغرة قانونية واضحة اعطت لمشكلة البدون غطاء قانوني منذ النشأة لم يستطع اصحاب القرار في السلطة تلافيها فيما بعد[6].

المبحث الثاني

مسألة البدون في منظور الشيخ جابر الاحمد الصباح:

وضع الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح مشكلة البدون في سلم اولوياته الاصلاحية لإعادة هيكلة وتحديث المجتمع الكويتي ونقله من حياة القبيلة إلى حياة المدينة، فكانت المعضلة الأولى امامه هي تقدير اعداد البدون في بلاده ، فأوعز الشيخ جابر إلى الجهاز المركزي للاحصاء بين عامي (1985-1965) تقديم احصائيات دقيقة لأعداد البدون في الكويت، وبناءً على ذلك قدمت الجهات المعنية دراسة متكاملة عن اعداد البدون إلى مجلس الامة مؤكدة أن البدون يمثلون حوالي 10%

من اعداد الشعب الكويتي، ويفوق عددهم حوالي (120) الف نسمة، بينما تشير احصائيات عام 1985 إلى أن عددهم حوالي (220) الف نسمة، موزعين بين جنسيات عدة منها السعودية والاردنية والسورية والايرانية، على الرغم من أن أكثرية البدون، ولدوا في الكويت ولم يغادروها، إلا أن الدولة لاتعترف بهم[7].

ومن هنا أدرك الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح أن حجم هذه الفئة كبير جداً بالمقاييس السكانية والاقتصادية الكويتية، ومن ثم فأن دمجهم في المجتمع وضع في حسابات الشيخ جابر نقاط كثيرة قد تغيب عن دعاة التجنيس والدمج الكامل لهذه الفئات في دائرة المجتمع، لذلك حرص الشيخ جابر على ابقاء مشكلة البدون الاجتماعية في الإطار الداخلي للدولة، وعدم نقلها إلى المنظمات الدولية ذات الشأن خشية أن تأخذ القضية لباس قانوني دولي يصعب مواجهته[8].

وعلى الرغم من حرص الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح إلا أن جانباً من أزمة البدون أخذت طابعاً حقوقياً متنامياً في المحافل الدولية من أجل مطالبة الكويت بتجنيس هذه الفئة ومنحها الحقوق السياسية والاجتماعية، فضلاً عن اتهام الكويت بأنها لاتراعي حقوق هذه الشريحة الاجتماعية في البلاد، ومن ثم تقديم صورة سلبية عن النظام السياسي الكويتي بشخص الشيخ جابر الصباح في المحافل الدولية[9].

من جهة اخرى أدرك الشيخ جابر أن البدون يشكلون تهديداً أمنياً كبيراً على النسيج الاجتماعي والسياسي في البلاد، إذْ ارتفعت نسبة الجريمة والمخدرات والامية والبطالة بين صفوف هذه الشريحة الاجتماعية؛ ولذا فأنه من السهل استغلال البدون وتحريضهم ضد الدولة والمجتمع[10].

سياسة الشيخ جابر الاحمد الصباح تجاه مسألة البدون حتى عام 1986:

وأمام هذه الضغوط الداخلية والخارجية حاول الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح احتواء مشكلة البدون قدر الامكان، فأوعز إلى السلطات عام 1977 إلى معاملة البدون وكأنهم مواطنين عاديين يتم تفضيلهم على المقيمين من الجنسيات الاخرى، بل أصدر الشيخ قراراً أميرياً دعا من خلاله إلى منح الجنسية الكويتية لأي طالب من البدون يكمل تعليمه الثانوي من أجل الاستفادة منهم في بناء المجتمع[11].

ساهم القرار أعلاه بمنح الجنسية للطلبة إلى اخفاء عدد ليس بالقليل من حملة الجنسيات الاخرى للدول المجاورة لوثائقهم الثبوتية الخاصة طمعاً بالحصول على الجنسية الكويتية، لاسيماوأن غالبية اولئك كانوا قد انخرطوا في السلك العسكري، ولم تبدِ الحكومة الكويتية انذاك انزعاجها من الامر، بل وجه الامير جابر السلطات بتذليل العقبات أمام البدون وتحسين معاملتهم في العمل والسكن والتعليم والمجالات الاجتماعية الاخرى[12].

وفي اطار تحديث وضع البدون الاجتماعي وجه الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح إلى لمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية إلى معالجة مشكلة البدون وفق المبادئ التالية[13]:

1. العدالة في معالجة ملفات التجنيس للبدون المستوفين لشروط الحصول على الجنسية الكويتية، ومعاقبة المخالفين والمزورين.

2. توفير وسائل الحياة الكريمة للبدون، وذلك باستمرار تقديم الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم وغيرها، وذلك تأكيداً على الالتزام بمبادئ ومعايير المحافظة على حقوق الانسان.

3. التأكيد على اعتبارات المصلحة العليا للبلاد كأساس في التعامل مع البدون وفقاً للسجلات الامنية أو الجنائية لكل شخص.

4. إعطاء أهمية لمعيار (الولاء والتضحية وحاجة البلاد)، من حيث مراعاة أبناء الشهداء والعاملين في السلك العسكري، وأصحاب التخصصات المطلوبة.

5. إعطاء أهمية لمعيار القرابة مع المواطنين الكويتين، من حيث علاقات النسب والزواج.

6. إعطاء أهمية للبعد التاريخي، وزمن التواجد في الكويت، لما في ذلك من دور في تعزيز الاندماج في المجتمع.

7. إنَّ مسألة التجنيس حق سيادي للدولة، لكون هذهِ المسألة تخضع في تنظيماتها لقانون الجنسية الذي يشمل الجميع في احكامه، سواءً هذه الفئة أو غيرها من الوافدين على وفق مقتضيات المصلحة الوطنية.

8. كما أكد الشيخ جابر على معالجة الحالات المخالفة للقانون والتي من شأنها أن تشكل ضرراً على البلاد.

9. التأكيد على إزالة ومعالجة أي خلل يلحقه البدون في البنية الامنية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والتي تشكل تهديداً للهوية الوطنية حاضراً ومستقبلاً.

كما شدد الشيخ جابر على السلطات إلزام جميع المقيمين بصورة غير قانونية إلى تصحيح اوضاعهم بما يتفق مع الدستور الكويتي، مع الأخذ بالحسبان الاعتبار كافة التسهيلات والوصايا التي منحها مؤخراً[14].

وعلى الرغم من الاجراءات الكبيرة والعلنية التي اتبعها الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح لاحتواء مشكلة البدون، إلا أن السلطات الكويتية كانت تكيل بمكيالين، فقد اطلعناعلى وثيقة سرية عائدة إلى الامانة العامة لمجلس الوزراء والتي قررت في جلستها المنعقدة بتاريخ 26 كانون الاول 1982 التأكيد على عدم استخدام مصطلح **"من البادية"** أو **" بدون جنسية" في المعاملات الرسمية وغير الرسمية للتدليل على تبعية بعض السكان المقيمين في البلاد واعتبار كل من لا يحمل الجنسية الكويتية "غير كويتي "**[15]، وبالتالي فأن هذا القرار يعد تحولاً كبيراً في سياسة الدولة تجاه ملف البدون بالرغم من التوصيات الاميرية للشيخ جابر الصُّبَاح.

ومن المهم الإشارة إلى نقطة أخرى مهمة جداً أن حكومة الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح كانت توظف ملف **البدون** لصالح الدولة، فمن المعلوم أن ازدياد الطلب العالمي على النفط بشكل كبير منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي دفع الشركات النفطية إلى توسيع دائرة اهتمامها بالأيدي العاملة، فكانت الكويت بمثابة عامل جذب لهؤلاء البدون وكانت الفائدة تعود بالربح للطرفين ، الأمر الذي دفع اعداداً كبيرة من بدون الدول المجاورة للهجرة إلى الكويت للاستفادة من العمل في الشركات النفطية، فضلاً عن اخفاء اوراقهم الرسمية على امل الحصول على الجنسية الكويتية وبالتالي التمتع بامتيازات المواطنة[16].

وظف الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح تزايد اعداد البدون في الكويت لصالح الدولة اقتصاديا، فقد تم دمجهم في احصائيات الدولة باعتبارهم مواطنين يحملون الجنسية، لأن ذلك يتيح للدولة تصدير كميات اضافية من النفط، لأن النظام المعمول فيه من قبل منظمة اوبك حينذاك وحسب لوائح الاتفاقيات الموقعة بين دولها انذاك كانت الكمية المسموح تصديرها من النفط يقدر بعدد سكان الدولة[17]، ومن ثم عدت الكويت أن البدون هم مواطنين واستفادت منهم في تصدير كميات كبيرة من النفط .

إلا أن الأمر لم يدم طويلاً فقد قامت منظمة اوبك عام 1983 بتعديل الاتفاقية الخاصة بتصدير النفط وحولتها إلى نظام الحصص ولم تعد النسبة السكانية في الدولة محدداً اساسياً لمعرفة كميات النفط المسموح بتصديرها، ومن ثم لم يعد للكويت مصلحة في تواجد الاعداد الكبيرة من البدون على اضيها[18]، وهذا يفسر التضييق الحكومي المتصاعد ضد البدون مع منتصف الثمانينات .

من جهة اخرى، رأى الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح أن مسألة تجنيس البدون يعني بالدرجة الاولى مزيداً من الأعباء الاقتصادية، لأن منح الجنسية لهذه الفئة يكبد ميزانية الدولة تكاليف باهظة في تعليمهم واسكانهم، فضلاً عن الامتيازات التي تقدمها الدولة لمواطنيها، فالكويتي الجديد سيحظى بقرض اسكان قدره (70) الف دينار على اقل تقدير، ويمنح (50) دينار على كل مولود، ويسمح له براتب تقاعدي (650) دينار، هذا فضلاً عن المتع بالقروض البنكية المدعومة من الحكومة[19].

سياسة الشيخ جابر الأحمد الصُبَّاح تجاه مسألة البدون حتى عام 1990:

في ضوء هذه المعطيات الداخلية وجدية الشيخ جابر في التخلص من اكبر عدد ممكن من البدون، بدأت السلطات الكويتية البحث عن مسوغ ومبرر لاقناع الرأي العام من اجل شن حملة تضييق وتهجير البدون من البلاد، وبالفعل جاءت الفرصة سانحة للشيخ جابر عندما وردت معلومات استخباراتية عام 1986، تفيد بأن بعض بدون الكويت العاملين في صنوف المؤسسة العسكرية الكويتية، يقدمون معلومات للجيش الايراني، بل الكثير منهم موالي لإيران في الوقت الذي كانت فيه الحرب العراقية-الايرانية 1980-1988 في ذروتها، فكانت هذه الشرارة هي السبب المباشر الذي دفع الشيخ جابر في انهاء حقبة العمل مابين شريحة البدون والسلطات الرسمية، ومن ثم حدث تحول كبير الى تعاطي الشيخ جابر مع ملف البدون[20].

نتيجة لذلك اوعز الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح إلى تشكيل لجنة سياسية سرية عام 1986 لإدارة شؤون البدون وفق التطورات التي تتوافق مع مصطلح الامن القومي، وفي الحقيقة لم يعرف تفاصيل هذه اللجنة السرية ولا طبيعة عملها واشخاصها حتى عام 2003 عندما نشرت جريدة الطليعة الكويتية انذاك تفاصيل **"الخطة السرية"**[21]، فقد ترأس اللجنة صباح الأحمد وزير الخارجية انذاك وعضوية وزير الداخلية نواف الاحمد، حذرت اللجنة من تأثير البدون على الاوضاع الاجتماعية والسياسية في البلاد بالشكل الذي يهدد الامن القومي، واقترحت على الشيخ جابر اتباع سياسات تضييق كبيرة تقوم على خطوات عدة منها:

- سحب الامتيازات السابقة والتي منحها الشيخ جابر لهم؛ فضلاً عن منع الصحف والاعلام من نشر شكاويهم؛ علاوة على عزلهم الممنهج واخراجهم من المدارس الحكومية بحجة خفض الكلف المالية على الدولة من أجل تحسين وضع الطالب الكويتي، وهذا يعني أنَّ البدون سيبقون بلا تعليم لأنه من الصعب عليهم ارسال ابنائهم إلى المدارس الخاصة بسبب ضائقتهم المالية؛ وأوصت اللجنة السرية بفصل البدون من الوظائف الحكومية؛ والتضييق على البدون في القطاع الخاص بمختلف مستوياته. زد على ذلك وضعهم في منطقة جغرافية محددة للسكن فيها تحت اشراف الأجهزة الأمنية وهذه المناطق هي **" الصليبية وتيماء والاحمدي "**. هذه السياسة التي اتبعها الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح منذ عام 1986 في التضييق على البدون في السكن، والعمل والتعليم نتج عنها؛ زيادة نسبة الأُمية بينهم، فضلاً عن تفشي الجريمة في بيئتهم[22].

يمكن القول أن هذا التضييق من جانب الشيخ جابر على البدون يعود إلى إعلان العراق المتكرر رغبته في ضم الكويت، فضلاً عن الاطماع الايرانية في البلاد، وهذا اثار خوف السلطات الكويتية من نجاح الدول المجاورة لها ذات الاطماع الجغرافية من استخدام البدون ضد الدولة كون غالبيتهم يعودون في اصولهم إلى عشائر عراقية وايرانية[23].

ونتيجة لهذه السياسة التي اتبعها الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح تجاه البدون بين عامي 1986-1990 انخفض عدد البدون في الكويت بشدة ليصل إلى حوالي (110) الف شخص نتيجة عودة اعداد كبيرة منهم إلى دولهم الفعلية وهي السعودية والعراق وايران وسوريا والاردن، فضلاً عن تغاضي السلطات الكويتية عن شراء البدون لجوازات سفر اجنبية من دول عديدة مثل (الدومينيكان واذربيجان وغيرها)، والتي لجأ إليها البدون بسب الضغط الحكومي عليهم، في الوقت الذي اعتبر فيه الشيخ جابر الصُّبَاح ان تناقص اعداد البدون هو انجاز يحسب لحكومته[24].

من جهة اخرى سهلت الحكومة الكويتية منذ عام 1989 الحصول على استثمارات اقتصادية خاصة للبدون من اجل الحصول على مايسمى **" الجنسية الاقتصادية من جزر القمر"**، مما أسفر عن موجة من الاحتجاجات لشريحة البدون والتهديد بنقل ملفهم إلى المنظمات الدولية معتبرين أن السياسة التي يتبعها الشيخ جابر الأحمد

الصُّبَاح ماهي إلا محاولة للتخلص من 90% من بدون الكويت بسبب فشل الدولة من تلبية حاجاتهم ودمجهم مع مواطنيها[25].

ويمكن تقسيم السياسة التي اتبعها الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح تجاه شريحة البدون الاجتماعية على قسمين، الأول منذ توليه السلطة وحتى عام 1985 وكانت السياسة الموجهة ضد البدون تتسم بالمقبولية نوعاً ما وفسح المجال لهم على كافة الصعد الاجتماعية والاقتصادية كما مر معنا وكل المشاكل كانت تدور حول منح الجنسية لهم من عدمه، أما القسم الثاني من تلك السياسة فبدأ بين عامي 1986-1990 وشكل منعطفاً وتحولاً كبيراً في سياسة الأمير تجاه البدون ومحاولته التخلص منهم بعد تخوف لجنة صباح الأحمد الصُّبَاح ونواف الأحمد الصُّبَاح من خطرهم على الدولة .

والذي سيزيد المشكة تعقيداً أن الحكومة الكويتية وظفت مشكلة البدون طائفياً للتهرب من حلها، فأوهمت نواب مجلس الأمة، بأن أغلب البدون هم من المذهب الشيعي، واذا ما تم تجنيسهم ستعلو اصوات الشيعة في الكويت، ولكن الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح، فطن إلى هذه القضية فوجه بإبعاد مسألة التمييز بين الطوائف من الناحية المذهبية داخل المجتمع الكويتي[26].

ومن المفيد الإشارة إلى أن الاعلام والصحافة الكويتية طوال فترة السبعينات والثمانينات كانت تعتبر مشكلة البدون بأنها " **قنبلة موقوتة** " على حد وصفها يمكن أن تنفجر في أي لحظة، وعلى رأسها صحيفتي القبس والانباء الكويتية[27]، لذلك يمكن القول أن الراي العام الكويتي تعرض لعملية تضليل ايديولوجي واعلامي مستمر عبر مراحل تطور هذه القضية الاجتماعية.

ويمكن القول أن اوضاع البدون الاجتماعية في الكويت بقدر تعلق الامر بفترة الدراسة 1977-1990 عانت بشكل كبير من ضياع حقوقهم السياسية والاجتماعية والتربوية كنتيجة فقدانهم حق المواطنة، فقد شكل الجانب القانوني لهذه الفئة موضوعاً سياسياً تؤججه المنظمات الحقوقية المحلية والدولية من أجل وضع حلول مناسبة لهذه القضية الشائكة، وبالرغم من محاولة الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح إصدار بعض القرارات لحل هذه القضية إلا أنها بسبب المتغيرات الخارجية المتمثلة بالحرب العراقية-الايرانية، فضلاً عن الرفض السياسي والاجتماعي من قبل غالبية المجتمع الكويتي، لذلك فشلت جهود الشيخ جابر الصباح في دمج البدون داخل المجتمع بل وتفاقمت مشاكلهم عقب الخطة السرية عام 1986 من أجل تهجيرهم قسراً .

يمكننا القول: إنَّ الأحداث والوقائع التاريخية أثبتت أن الجزء الكبير من مشكلة البدون قد يعود إلى منهجية التعامل الحكومي مع ملف هذه الفئة منذ الاستقلال وحتى وفاة الشيخ جابر الصُّبَاح، فقد أخذت العلاقة بين الدولة والبدون طابعاً اشكالياً ومتذبذباً وهذا الأمر يشكل أحد أهم أسباب تفاقم الأزمة في الكويت منذ البدايات.

الخاتمة

يمكن القول أن اوضاع البدون الاجتماعية في الكويت بقدر تعلق الامر بفترة الدراسة 1977-1990 عانت بشكل كبير من ضياع حقوقهم السياسية والاجتماعية والتربوية كنتيجة فقدانهم حق المواطنة، فقد شكل الجانب القانوني لهذه الفئة موضوعاً سياسياً تؤججه المنظمات الحقوقية المحلية والدولية من أجل وضع حلول مناسبة لهذه القضية الشائكة، وبالرغم من محاولات الشيخ جابر الأحمد الصُّبَاح إصدار بعض القرارات لحل هذه القضية المهمة وابعادها عن الرأي العام إلا أنها بسبب المتغيرات الخارجية المتمثلة بالحرب العراقية-الايرانية، فضلاً عن الرفض السياسي والاجتماعي من قبل غالبية المجتمع الكويتي، لذلك فشلت جهود الشيخ جابر الصُبَّاح في دمج البدون داخل المجتمع بل وتفاقمت مشاكلهم عقب الخطة السرية عام 1986 من أجل تهجيرهم قسراً.

يمكننا القول: إنَّ الأحداث والوقائع التاريخية أثبتت أن الجزء الكبير من مشكلة البدون قد يعود إلى منهجية التعامل الحكومي مع ملف هذه الفئة منذ الاستقلال وحتى وفاة الشيخ جابر الصُّبَاح، فقد أخذت العلاقة بين الدولة والبدون طابعاً اشكالياً ومتذبذباً وهذا الأمر يشكل أحد أهم أسباب تفاقم الأزمة في الكويت منذ البدايات.

الهوامش

(1) رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون أو غير محددي الجنسية في الكويت، مجلة الحقوق، العدد الاول، الكويت، 1994، ص81.
(2) رشيد حمد العنزي، المصدر السابق، ص82.
(3) أحمد عبد الحميد عشوش وعمر ابوبكر باخشب، احكام الجنسية ومركز الاجانب في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة، الكويت، 1990، ص216.
(4) فاطمة السالم، التغطية الصحفية الكويتية لأزمة البدون، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 48، العدد4، الكويت، 2012، ص329.
(5) البدون في الخليج، الجذور والمعاناة، مقال منشور بمركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012، ص ص2-4.
(6) وللمزيد من التفاصيل حول قانون 1959 ينظر رشيد العنزي، الجنسية الكويتية: دراسة للنظرية العامة للجنسية والمرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بشأن الجنسية الكويتية وتعديلاتها، الطبعة الاولى، الكويت، 1998، ص28.
(7) رمزي سلامة، البدون في الكويت: قضية لم تحسم بعد، إعداد حمدان مجزع الشمري و وصايف مهدي الشمري، مجلس الأمة الكويتي، إدارة البحوث والمعلومات، الكويت، 2014، ص ص4-7.
(8) رشيد حمد العنزي، المصدر السابق، ص ص83-84.
(9) رمزي سلامة، المصدر السابق، ص ص86-87.
(10) شمس الدين الوكيل، الجنسية ومركز الاجانب، ط2، الاسكندرية، 1999، ص ص304-307.
(11) فاطمة السالم، المصدر السابق، ص334.
(12) المصدر نفسه، ص335.
(13) رمزي سلامة، المصدر السابق، ص ص9-10.
(14) المصدر نفسه، ص ص10–14.
(15) وثيقة صادرة عن الامانة العامة لمجلس الوزراء الكويتي، انظر الملحق رقم (15).
(16) فاطمة السالم، المصدر السابق، ص333.
(17) رشيد العنزي، المصدر السابق، ص31.
(18) خالد العنزي، انا البدون، المصدر السابق، ص31.
(19) فارس مطر الوقيان، عديمو الجنسية في الكويت: الازمة والتداعيات، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، الكويت، 2007، ص90-100.
(20) حسن الهداوي، الجنسية ومركز الاجانب واحكامهما في القانون الكويتي، الطبعة الاولى، الكويت، 1983، ص201.
(21) وللمزيد من التفاصيل عن اللجنة السرية المشكلة بتكليف من الشيخ جابر الصُّبَاح، ينظر على (نص الوثيقة السرية) منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على موقع جمعية البدون الكويتية على الرابط التالي : www.kuaiti-bedoon-clarity.org ، تاريخ الزيارة 3 تموز 2022.
(22) انظر (نص الوثيقة السرية) المنشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على موقع جمعية البدون الكويتية على الرابط التالي: www.kuaiti-bedoon-clarity.org ، تاريخ الزيارة 3 تموز 2022.
(23) انظر (نص الوثيقة السرية) المنشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على موقع جمعية البدون الكويتية على الرابط التالي: www.kuaiti-bedoon-clarity.org ، تاريخ الزيارة 3 تموز 2022.
(24) فاطمة السالم، المصدر السابق، ص151.
(25) مجلس الامة الكويتي، مشكلة غير محددي الجنسية : طبيعة التعامل الرسمي والخارجي، الامانة العامة لمجلس الوزراء، قطاع الدراسات والبحوث، الكويت، 1996، ص7-10.
(26) فاطمة السالم، المصدر السابق، ص151.
(27) رشيد العنزي، المصدر السابق، ص33.

قائمة المصادر

1- أحمد عبد الحميد عشوش وعمر ابوبكر باخشب، احكام الجنسية ومركز الاجانب في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة، الكويت، 1990.
2- انظر (نص الوثيقة السرية) المنشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على موقع جمعية البدون الكويتية على الرابط التالي: www.kuaiti-bedoon-clarity.org ، تاريخ الزيارة 3 تموز 2022.
3- البدون في الخليج، الجذور والمعاناة، مقال منشور بمركز الخليج العربي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2012.
4- حسن الهداوي، الجنسية ومركز الاجانب واحكامهما في القانون الكويتي، الطبعة الاولى، الكويت، 1983.
5- رشيد حمد العنزي، مشروعية إقامة البدون أو غير محددي الجنسية في الكويت، مجلة الحقوق، العدد الاول، الكويت، 1994.
6- رمزي سلامة، البدون في الكويت: قضية لم تحسم بعد، إعداد حمدان مجزع الشمري و وصايف مهدي الشمري، مجلس الأمة الكويتي، إدارة البحوث والمعلومات، الكويت، 2014.
7- شمس الدين الوكيل، الجنسية ومركز الاجانب، ط2، الاسكندرية، 1999.
8- فارس مطر الوقيان، عديمو الجنسية في الكويت: الازمة والتداعيات، مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت، الكوبت، 2007.
9- فاطمة السالم، التغطية الصحفية الكويتية لأزمة البدون، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 48، العدد4، الكويت، 2012.
10- مجلس الامة الكويتي، مشكلة غير محددي الجنسية : طبيعة التعامل الرسمي والخارجي، الامانة العامة لمجلس الوزراء، قطاع الدراسات والبحوث، الكويت، 1996.
11- وثيقة صادرة عن الامانة العامة لمجلس الوزراء الكويتي، انظر الملحق رقم (15).
12- وللمزيد من التفاصيل حول قانون 1959 ينظر رشيد العنزي، الجنسية الكويتية: دراسة للنظرية العامة للجنسية والمرسوم الاميري رقم 15 لسنة 1959 بشأن الجنسية الكويتية وتعديلاتها، الطبعة الاولى، الكويت، 1998.
13- وللمزيد من التفاصيل عن اللجنة السرية المشكلة بتكليف من الشيخ جابر الصُّبَاح، ينظر على (نص الوثيقة السرية) منشور على شبكة المعلومات الدولية الانترنت، على موقع جمعية البدون الكويتية على الرابط التالي : www.kuaiti-bedoon-clarity.org ، تاريخ الزيارة 3 تموز 2022.